



PROVISIONAL

S/PV.2729
11 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١١/٠٠

(الولايات المتحدة الأمريكية)	الرئيس : السيد والترز
السيد بيلونوغوف	الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد هونغ	استراليا
السيد الشعالي	الامارات العربية المتحدة
السيد غارفالوف	بلغاريا
السيدة لاهافان	تايلند
السيد الييني	ترينيداد وتوباغو
السيد بييرينغ	الدانمرك
السيد منفجيا يو	الصين
السيد دوميفي	غانا
السيد دي كيمولاريا	فرنسا
السيد بابون غارسيا	فنزويلا
السيد غياما	الكونغو
السيد رابيتافيك	مدغشقر
	المملكة المتحدة لبريطانيا
السيد بيرتش	العظمى وايرلندا الشمالية

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥اقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .الحالة في قبرصتقرير الامين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/18491 و Add.1)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم أعضاء المجلس بانني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان ، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وحيث أنه لا يوجد اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تركمان (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص)والسيد دونتاس (اليونان) مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر بأنه أثناء مشاورات المجلس ، اتفق أعضاء المجلس على وجوب توجيه الدعوة الى السيد عزير كوراي ، وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وما لم أسمع أي اعتراض ، اعتبر أن المجلس يقرر دعوة السيد كوراي وفقا للمادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

بما أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

ساعدو السيد كوراي ، في الوقت المناسب ، الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . يوجد أمام أعضاء المجلس تقرير الامين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة الواقعة من

١ حزيران/يونيه الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (S/18491 و Add.1) . ويوجد أمام أعضاء المجلس أيضا مشروع قرار وارد في الوثيقة S/18515 ، كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس .

وأفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه .

وما لم أسمع أي اعتراض ، أطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

بما أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدي

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، الامارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الدانمرك ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغو ، مدغشقر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسفرت نتيجة التصويت عن

تأييد ١٥ عضوا ، ومن ثم يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع بوصفه القرار ٥٩٣ (١٩٨٦) .

المتكلم الاول هو ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة على توليكم المنصب الرفيع المستوى ، منصب رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ، وأن أشني على قيادتكم وحكمتكم في توجيه المشاورات التي أجريت بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لميانة السلم في قبرص (القوة) لفترة مئة أشهر أخرى .

ومن دواعي ارتياحي أن رئاسة هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة يتولاها دبلوماسي متمرس بارز من بلد عظيم تربطنا به علاقات ودية وثيقة . واسمحوا لي أن أضيف أننا نعرف تمام المعرفة كيف ناضل بلدكم وقدم التضحيات الكبار من أجل خلق "أمة واحدة لا تتجزأ" . إن صيانة وحدة قبرص ، سيدي ، هي من بين الأسباب الرئيسية لنضالنا ، وإن تجزئتها هي من بين أسباب إدانة مشكلتنا وأسباب عرضها مرة أخرى على هذه الهيئة .

وتهانينا توجّه أيضا لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، السفير سير جون طومسون ، ممثل المملكة المتحدة ، على الطريقة المتقنة التي أدار بها مشاورات هذا المجلس حول عدد من القضايا العالمية الهامة التي عرضت عليه .

وأود في البداية أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على قرارهم بتجديد ولاية القوة ، وهو ما أعربت حكومتي عن موافقتها عليه مسبقا . وعلى ضوء الحالة الخطيرة السائدة في الجزيرة ومهمة المساعي الحميدة التي يبذلها حاليا الأمين العام ، فإن وظائف صيانة السلم التي تضطلع بها القوة في العمل على تطبيع الحالة والحفاظ على الهدوء تعتبر ضرورية ومكمّلة لجهود صيانة السلم التي يضطلع بها الأمين العام .

وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن الامتنان للأمين العام ، سعادة السيد بيريز دي كوييار ، على جهوده في السعي إلى حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص . وفي معرض تهنئته بحرارة بمناسبة إعادة انتخابه لذلك المنصب الرفيع ، أود أن أطمئنه على تعاوننا التام وتأيدنا المستمر لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها والتي جددت بالقرار الذي اتخذته المجلس قبل هنيهة . ونود أن نقول مرة أخرى أن آمالنا في إنصافنا معلقة على الأمم المتحدة التي نعتبرها حامية الحرية للجميع ، لاسيما الدول الصغيرة .

إن مبادئ ميشاق الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية والإطار الذي يمكن من خلاله إيجاد حل عادل ودائم لمشكلتنا .

ونشيد بحرارة بالمساهمة القيمة التي قدمها معاونو الأمين العام فيما يتعلق بمسألة قبرص ، وهم وكيل الأمين العام السيد مارك غولدنج ، والسادة جيمز هولغرفر وغوستاف فيسل وغياندومينيكو بيكو ، على جهودهم المتفانية في خدمة قضية السلام في بلادنا . وفي هذه المناسبة نود أن نودّع السيد ليو مساعد الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة وأن نعرب عن امتناننا لخدماته الطويلة المتفانية ومساهماته في جهود الأمم المتحدة لصيانة السلام .

وتعرب حكومتني عن تقديرها العميق لقائد القوة اللواء غونتر غريندل وضباط القوة ورجالها على الطريقة المثلى التي أدّوا بها الواجبات التي أناطها بهم مجلس الأمن . وفي معرض الكلام عن القوة لا يسعني أن أغفل الإعراب عن الامتنان للحكومات الصديقة التي تمكّن القوة ، من خلال المساهمات الطوعية بالأفراد وبالنقود ، من مواصلة الاضطلاع بعمليات صيانة السلام التي لا غنى عنها في قبرص .

طوال ١٢ سنة كان الشعب القبرصي ضحية متألّمة للمعدوان والاحتلال العسكري والطرّد والتشرّد والمحاولات الانفصالية والانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان . وطوال ١٢ سنة التجأنا إلى هذه الهيئة ومحافل دولية أخرى طلبا للعدالة والإنصاف من المظالم التي لا تطاق والجرائم التي ترتكب بحق بلادنا وشعبنا .

وقد تمخض التجاؤنا إلى المحافل الدولية عن اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن مجموعة من القرارات والإعلانات تطالب من بين ما تطالب به بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال من جمهورية قبرص وعودة اللاجئين إلى ديارهم بأمان واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة . وتشجب تلك القرارات والإعلانات الأعمال الانفرادية الرامية إلى تغيير التركيب الديمغرافي للبلد أو فرض الأمر الواقع ، وتعرب عن التأييد التام لسيادة الجمهورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وعدم انحيازها . ويشجب قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) إعلان الانفصال المزعوم لجزء من جمهورية قبرص ويعتبره باطلا قانونا ويدعو إلى إلغائه ، بينما يدين قرار مجلس الأمن

٥٥٠ (١٩٨٤) كل الإجراءات الانفعالية التي تلت ذلك ويعتبرها لا شرعية وباطلة ويطالب بإلغائها على الفور . ومما له أهمية خاصة الفقرة ٢ من القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) التي تطلب إلى جميع الدول الأعضاء عدم الاعتراف "بالدولة المزعومة 'الجمهورية التركية لقبرص الشمالية' ... وألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفعالي السالف الذكر" .

ومما يؤسف له ومن غير المقبول أيضا أن يكون هذا الحكم المحدد والإلزامي من القرار الرسمي ٥٥٠ (١٩٨٤) لمجلس الأمن محل انتهاك مهين من جانب تركيا التي لم تكتف ، كما هو معلوم ، بتبادل ما يسمى بالسفراء ، بل والأنكى من ذلك أن تسمح لنفسها بأن تعم على أعضاء الأمم المتحدة العديد من الرسائل من هذا الكيان الانفعالي اللاشعري على حساب ميزانية الأمم المتحدة المثقلة بدرجة حرجية .

وفيما يتعلق بالقرارات العديدة الأخرى عن قبرص ، لم تفعل حكومة تركيا أي شيء لتنفيذ أي من أحكامها ، بل وانتهكتها على الفور بتشديد قبضتها على خناق الأراضي المحتلة من الجمهورية . وثبت آخر التقارير التي أگدها اللواء غريندل ، قائد القوة ، بنفسه ، في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام الأخير (S/18491) المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، أن عدد أفراد جيش الاحتلال التركي ازداد وأن تغييرات نوعية تجرى على أملحته ، خصوصا بإدخال دبابات شديدة التدمير وخفيفة التحرك . وقد وجد الأمين العام لزاما عليه أن يتخذ الخطوات الضرورية ، وتوجهت بعثة السيدين غولدنغ وفيسل ، حسبما هو مذكور في الفقرة ٥٦ من التقرير ، إلى أنقرة بعد نيوميسيا "لإشارة مسألة القوات التركية في قبرص" (S/18491 ، الفقرة ٥٦) . وكنا نفضل لو زاد التقرير من تأكيدده على هذه المسألة الخطيرة ، بما فيها الإشارة إلى الزيادة الهائلة في عدد قوات الاحتلال التركية الذي يبلغ الآن ، حسب مصادر الأمم المتحدة ، ٢٨ ٠٠٠ رجل . ورغم أننا نقدر عدد القوات التركية بأكثر من ٢٢ ٠٠٠ رجل ، فإن الحقيقة التي لا جدال عليها هي أن قوات الاحتلال التركية ازدادت بصورة مقلقة في الأشهر الأخيرة بنسبة ١٣ في المائة . ويبدو أن هذه الزيادة هي رد تركيا على قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في السنوات الاثنتي عشرة الماضية بالسحب الفوري لقوات الاحتلال من جمهورية قبرص .

نظرا لهذا التطور الخطير ، أعرب عن قلق حكومة بلادي العميق . ونعتقد أن على أعضاء مجلس الأمن أن يحذروا وأن يتخذوا جميع الخطوات الضرورية التي في استطاعتهم حتى تدفع تركيا لاحكام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

بطبيعة الحال ، ان زيادة آلية الحرب التركية في الجزء المحتل من قبرص ليست هي كل شيء ، لان أنقرة تزيد باستمرار من قبضتها عن طريق إضفاء الطابع التركي بجلب آلاف المستوطنين غير الشرعيين الى المناطق المحتلة في جمهورية قبرص ، مما يدل على تجاهلها الكامل لهذه المنظمة ولمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام .

لقد حذر الامين العام في تقريره قائلا :

"ومن الواضح أن من المهم ألا يحدث ما يؤدي الى تغيير التكوين الديمغرافي للجزيرة ، لان مثل هذا الاجراء يمكن أن يضر بالجهود الرامية الى مساعدة الطرفين على التفاوض من أجل التوصل الى حل شامل" . (S/18491 ، الفقرة ٣٣)

وينبغي أن أضيف أن جلب المستوطنين اكتسب في الآونة الاخيرة أبعادا مثيرة للانزعاج ، حيث وصل عدد المستوطنين الى زهاء ٦٠ ٠٠٠ فرد وفقا لما نشرته الصحافة التركية القبرصية . وهذا انتهاك خطير آخر للقانون الدولي وللتكوين الديمغرافي في قبرص الذي دام قرونا . إنه أمر يمكن أن يعرض المفاوضات للخطر ، بل انه يتجاوز ذلك بكثير ، ونعتقد أنه كان ينبغي أن يؤكد عليه في التقرير بطريقة توضح أبعاده .

إن الوضع الآن هو أنه مقابل كل قبرصي شرقي في المناطق المحتلة يوجد جندي تركي أو مستوطن مستعمر تركي من تركيا . ان الطائفة القبرصية التركية ، التي فعلت رغم ارادتها بطريقة تشبه الفصل العنصري عن غالبية الشعب ، يختفي صوتها أمام صوت المستعمر . لقد قال رئيسنا ، "ان صوتها يضيع وسط قعقة جنازير مئات الدبابات التركية المستخدمة لغزو قبرص" . ان زرع المستوطنين المستعمرين من تركيا ، في محاولة شرمة لتغيير الطابع الديمغرافي لقبرص قد أدانه في ايلول/سبتمبر من هذا العام رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هاري .

ينبغي التأكيد على أن حزب المستوطنين الذي تنظمه وتوجهه تركيا ، يشارك فيما يسمى حكومة الدولة الزائفة ، مما يمكن تركيا من أن يكون لها ، بالإضافة إلى سيطرتها العسكرية ، سيطرة سياسية مستمرة على الطائفة القبرصية التركية . علاوة على ذلك ، فإنه في أسوأ إمتحان للعملية الديمقراطية واستهزاءها ، أجريت انتخابات مزعومة وأقيمت حكومات مزعومة في المناطق المحتلة التي للمستعمرين فيها الكلمة القاطمة ، الأمر الذي يعد تزييفا لارادة الطائفة القبرصية التركية .

أذاعت هذا التقييم وأكدت تقارير الصحافة القبرصية التركية وبيانات الزعماء القبارصة الاتراك . قال السيد اوزغور وهو زعيم قبرصي تركي بارز "نحن غير قادرين على أن نكون أحرارا في ديارنا" كما شكى في الماضي بمرارة نائب رئيس جمهورية قبرص الراحل السيد كوتشوك حينما قال : " ... لقد حول هؤلاء المستوطنون جزيرة أجنة إلى جزيرة جحيم" . يوضح هذا كله إلى ضرورة مناقشة البنود الهامة الثلاثة على سبيل الأولوية ، وهي انسحاب القوات التركية والمستوطنين الاتراك ، والضمانات الفعالة ، والحريات الثلاث .

منذ الغزو التركي لجمهورية قبرص في عام ١٩٧٤ ، والاحتلال العسكري المستمر لما يقرب من ٤٠ في المائة من أراضيها ، يواصل الغزاة الاتراك سياسة متعمدة منهجية لتدمير التقاليد في الأراضي المحتلة . وأحد الأدلة على هذه السياسة ، في جملة أمور ، التغيير غير الشرعي لأسماء المدن والقرى والمجتمعات المحلية التي ظلت دون تغيير لمئات السنين بل لآلاف السنين كرمز للاستمرار التاريخي للحضارة القبرصية .

لقد احتجت حكومة جمهورية قبرص بقوة على مر السنين على تلك الأعمال غير الشرعية لأنها تذكرها بأظلم عصور البشرية . وذروة هذه الأعمال غير الشرعية - وهي جلب المستوطنين المستعمرين الاتراك ، وتدني مئات الكنائس ، وتغيير أسماء مختلف المجتمعات المحلية في المناطق المحتلة - قد تأكدت في الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من تقرير الأمين العام ، وينبغي أن ينظر فيها مجلس الأمن باهتمام شديد .

تشكل هذه الاعمال انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، وقرارات التوحيد الوطني ذات الصلة التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتوحيد الأسماء الجغرافية .

بالإضافة إلى التدمير المتعمد للتقاليد ، وإضفاء الطابع التركي ، وجلب المستوطنين المستعمرين ، وحالات فرض الأمر الواقع ، فإن مسألة المفاوضات مثال آخر محزن ومؤثر على سياسة الإملاء والخداع التي تتبعها أنقرة . من الواضح أنها عندما تتشدد بالكلام فقط عن المفاوضات الطويلة الأمد المعقودة منذ سنوات ، فإنها تستخدمها كستار دخان لخداع المجتمع الدولي ، الذي ينتظر بشغف إحراز تقدم بشأن مسألة قبرص وتسويتها بشكل نهائي .

وما دامت تركيا تصر على احتلالها لأراضي قبرص ، فإن ما تسمى بالمفاوضات بين الطائفتين ستجرى تحت تهديد السلاح ، وتوفر لتركيا وسيلة إضافية لممارسة ضغط على الجانب القبرصي اليوناني حتى يستسلم لمطالب تركيا ، ولإجباره على أن يستسلم دون شرط ويقبل وضع قبرص كلها تحت السيطرة السياسية والعسكرية التركية .

ومما يؤسف له ، أن هذه الأساليب نفسها استخدمت فيما يتعلق بالجهود الإنسانية للتقاضي عن مصير المفقودين وحصرهم .

لا يقتصر الأمر على أننا كنا نشارك في السنوات الاثنتي عشرة الماضية ، في المفاوضات تحت تهديد السلاح فحسب ، وإنما نجد أنفسنا الآن - وعن طريق أعمال تركيا بفرض الأمر الواقع - في حالة لم يبق فيها أمر يتفاوض بشأنه غير أن يطلب من حكومة قبرص الاستسلام وقبول تقسيم وتجزئة وتفسيخ جمهورية قبرص .

كنا نود أن نرى في التقرير إدانة واضحة للزيارة غير الشرعية التي قام بها السيد أوزال إلى أراضي قبرص المحتلة ، وقلقاً بشأن الأحوال المعيشية للقبائصة اليونانيين المحاصرين ، كما أننا نرى أن انتهاكات المجال الجوي القبرصي وتقدم القوات التركية عند أيوس كاسيانوس كان يجب أن تنتقد بشدة .

عند هذه النقطة ، أود مرة أخرى أن أسترعي انتباه مجلس الأمن الى قيام تركيا ببناء مطار عسكري كبير في ليفكونيكو الذي يعمل الآن بطريقة غير مشروعة كمطار مدني . إنه يقع على بعد أميال قليلة من مطار غير شرعي آخر في تمبو ، وأنشأؤه لا يعد تجاهلا للقانون الدولي فحسب ، بل أيضا تجاهلا للمطالب المحددة الواردة في قرارات الأمم المتحدة وإعلانات حركة عدم الانحياز من أجل نزع السلاح التام من جمهورية قبرص .

إن مأساة قبرص التي بدأت بالغزو اللإنساني في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، تطورت الى أزمة خطيرة ذات ثلاثة أبعاد : أولا ، العدوان التركي المستمر ، والاحتلال وجلب آلاف المستوطنين المستعمرين الى جمهورية قبرص ؛ ثانيا ، رفض تركيا تنفيذ القرارات والمقررات الرسمية الالزامية الصادرة عن هذه الهيئة ؛ وثالثا ، المناورات التسوية التي تنفذها أنقرة الرامية الى استغلال الوقت لتدعيم التقسيم بينما يحاول الأمين العام تنفيذ مهمته للمساعي الحميدة .

ومن جانبنا حاولنا في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة أن نسهم في التوصل إلى حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص . وكما قال السيد موشاتوس كبريانو رئيس جمهورية قبرص في أيلول/سبتمبر الماضي في المؤتمر الثاني لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراي :

"لقد قدمنا تنازلات مؤلمة ما كان يمكن لأي حكومة أخرى في مثل هذه الظروف أن تقدمها . لقد قدمنا هذه التنازلات آمليين في أننا بذلك سنضمن انسحاب القوات الأجنبية والمستوطنين الأجانب وأن نوفر ضمانات دولية فعالة لامن قبرص ، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة . لقد ناقشنا طوال ١٢ سنة الجانب الدستوري لمشكلة قبرص ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلناها ، لم تجر بعد مناقشات جادة بشأن انسحاب قوات الاحتلال والمستوطنين ، ووقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لجمهورية قبرص وال ضمانات الدولية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان" .

"لقد حان الوقت لعلاج مشكلة قبرص من جذورها ألا وهي الغزو والاحتلال وانتهاك حقوق الإنسان ولا يمكن تأجيل هذا أكثر من ذلك" .

وواصل الرئيس كبريانو بيانه قائلا

"إننا في نفس الوقت نرحب بأي جهد ، من أي جهة ، لحل مشاكلنا ما دام يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومع قراراتها" .

نحن نتفق مع الأمين العام الذي ذكر في الفقرة ٥٤ من تقريره أنه لا يستطيع "أن يسمح لمهمة هذا المساعي الحميدة أن تتجمد إما لأن أحد الطرفين يرفض اقتراحا محددا ، أو لأن الجانب الآخر يصر ، بعد قبول اقتراح ، على أنه لا يمكن لجهودي أن تمضي قدما إلى أن يقبل الجانب الآخر ذلك الاقتراح" (S/18491 ، الفقرة ٥٤)

وخلال مناقشتنا في نيقوسيا مع السيد غولدنغ والسيد فيسل رحبنا بفحوى هذا الموقف بعد أن أخذنا بعين الاعتبار أيضا طبيعة مهمة المساعي الحميدة للأمين العام .

ويتضح مما سبق ذكره ، ومن مناقشاتنا أن الأمين العام ليس وسيطا ولا حكما وبالتالي فإن أية أفكار أو مقترحات لديه يمكن مناقشتها ، ولا يمكن أن تقدم بوصفها اقتراحات رسمية للقبول أو للرفض . ونحن نعتقد أن الوثائق لا يمكن أن تقدم إلا إذا كان هناك اتفاق مسبق من جانب الطرفين كليهما . وقد حاول الجانب القبرصي اليوناني فسي رده بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ على مقترحات آذار/مارس ١٩٨٦ أن يعتمد موقفا يتسم بأكبر قدر ممكن من الإيجابية في هذه الظروف . وفيما يتعلق بوثائق نيسان/أبريل ١٩٨٥ فبعد أن رفضها الجانب القبرصي التركي ، لا يمكن لأحد أن يتوقع على نحو شرعي أن يبقى الجانب القبرصي اليوناني ملتزما بها . لقد تم القبول وفقا ل ضمانات محددة حول مسائل عديدة انكرتها بالكامل المواقف والاجراءات التركية بعد ذلك . وذكر أيضا بجلاء مرارا وتكرارا أن الجانب القبرصي اليوناني لن يكون ملتزما بهذه الوثائق إذا ما أشار الجانب القبرصي التركي أية بنود جديدة في المناقشات التالية . وبالإضافة إلى ذلك فإن البيانات الشفوية والمكتوبة التي تقدم بها القبارصة الاتراك بعد ذلك حول مسائل هامة للغاية وردت في هذه الوثائق أحبطت بالكامل بسبب وجودها .

إن الاستخدام المشترك لطبيعة " مهمة المساعي الحميدة " ومفهوم " الكل المتكامل " ، في جملة أمور ، مما اعتبر مؤخرا مرة أخرى أنه يعني " لا يوجد شيء ملزم حتى يتم الاتفاق على كل شيء " ، يؤيد بالكامل مطلب الجانب القبرصي اليوناني بمعالجة المسائل المتعلقة الخاصة بانسحاب القوات والمستوطنين ، والضمانات والحريات الثلاث كما وردت في رسالتي الرئيس كيريانو إلى الأمين العام بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٦ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، باعتبارها مسائل لها أولوية . ومن شأن ذلك أيضا أن يحقق توازنا تفاوضيا بين العناصر المختلفة لقضية قبرص . ويجب التأكيد أيضا على أن الأحكام المحددة الواردة في قرارات الأمم المتحدة والخاصة بانسحاب القوات والمستوطنين ، ومسألة الضمانات وإعمال الحريات الأساسية ، تشير إلى أهمية هذه المسائل وإلى ضرورة إيلائها الأولوية .

وفي جهودنا للتوصل إلى حل عادل وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص تقدمنا باقتراحات عديدة تتضمن العديد من التنازلات المؤلمة وبينما لا يمكن اعتبار هذه الاقتراحات ملزمة فهي دليل على صدقنا وحسن نيتنا . ونحن على ثقة من أن حل مشكلة انسحاب القوات والمستوطنين والضمانات وإعمال الحريات الثلاث سيكفينا من أن نشعر مرة أخرى إلى القضايا الأخرى التي نوقشت طيلة أكثر من عقد من الزمن .

لذلك فإننا نعتقد أن النهج المقترح في رسالة الرئيس كيريانو بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٦ يوفر المخرج الوحيد للحالة الراهنة .

وفي هذه المرحلة ، أود أن أقول أننا لاحظنا في تقرير الأمين العام الإشارة إلى الاقتراح بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي . ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للأمين العام أن يولي هذه المسألة المزيد من الدراسة باعتبارها اقتراحاً محدداً يتمشى مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . ويحدونا الأمل أن يشارك الأمين العام وجهة النظر بأن سعيه إلى تحقيق هذا الأمر سيمهد الطريق لتحقيق الهدف المنشود .

وحيث أن مشكلة قبرص مشكلة غزو واحتلال . فإن الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية يشكل أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولب اهتمام المجتمع الدولي . ونحن نعتقد أن تنفيذ هذا الحكم شرط ضروري للتوصل إلى حل عادل . ولا يمكن أن نتصور بقاء القوات الأجنبية في قبرص بعد التوصل إلى حل متفق عليه . إن هاتين الفكرتين لا تتمشى الواحدة منهما مع الأخرى ، وغير مقبولتين على الإطلاق ليس من جانب حكومة قبرص فقط ولكن من جانب المجتمع الدولي عامة ، كما اتضح من موقفه بشأن مسائل عالمية أخرى . وبسبب هذا الموقف المقبول على نحو دولي بشأن القوات الأجنبية ، فإن هذه المنظمة من خلال قراراتها الرسمية ، وبلدان عدم الانحياز ، وبلدان الكومنولث ، من خلال اعلاناتها تطالب بانسحاب القوات التركية على نحو قاطع ودون أية شروط .

إن إقامة جمهورية منزوعة السلاح متحدة ، تتمتع بالسلامة الإقليمية ، دون جيوش أو قوات احتلال أو أسلاك شائكة ، ستؤدي إلى أن يعود مرة أخرى التعايش الأخوي السلمي القديم الأكثر قوة وحرارة لشعب قبرص الذي تفرقه حالياً الحواجز المصطنعة .

اننا على استعداد لقبول حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، ونتطلع إلى أن نهبني من جديد مع الطائفة القبرصية التركية جسور التعاون التي فجرها مؤقتا التدخل الاجنبي والفرضو والتقسيم والاحتلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذكر ممثل قبرص على الكلمات

الرفيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان واعطيه الكلمة .

السيد دونتاسي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أود في مستهل كلمتي ان اهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . وانني لعلى ثقة انكم ، بفضل حكمتكم وخبرتكم الواسعة ، سوف تديرون دفعة أعمال المجلس على أفضل وجه ممكن . واصحوا لي في هذه المناسبة ان اذكر انه يسعدني ايما سعادة ان أرى هذا المجلس يترأسه ممثل بلد ترتبط اليونان معه بصداقة طويلة ومتينة ، وهي صداقة نجحت في الاختبار حتى في الاوقات العصيبة . ان التزامنا المشترك والتقليدي بقضية الديمقراطية وكرامة الانسان هو رباط متين يربط بين شعب الولايات المتحدة وشعب اليونان .

أود أيضا ان اهنئ سير جون طومسون ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، الذي تولى رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، على الطريقة المقتدرة للغاية التي اضطلع بها بمسؤولياته ، كمعادته دائما .

لقد جدد مجلس الأمن مرة أخرى ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر . وقد أيدت حكومة بلادي موافقة حكومة قبرص على هذا التجديد . وبالنظر الى الحالة السائدة في قبرص ، نعتقد انه لا يزال يتعين على قوة الأمم المتحدة القيام بدور بالغ الأهمية حفاظا على السلم في الجزيرة . وأود في هذه المناسبة ان أعرب عن شكرنا العميق لجميع البلدان التي تسهم بالافراد والمعدات مما مكن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من القيام بمهمتها على الرغم من المشاكل المالية الحادة التي تواجهها القوة منذ عدد من السنين . ونذكر جميعا العبء الذي تتحمله هذه البلدان ، ولهذا فإننا ممتنون لها .

وفي هذا السياق يجدر بنا ان نذكر اننا قرأنا بقلق بالغ في تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن مدى الصعاب المالية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة في قبرص . وتسهم اليونان ، في حدود امكانياتها ، مساهمة كبيرة في تمويل القوة ، فهي تتبرع بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا . ومما لا شك فيه ان قوة الأمم المتحدة هذه تواجه صعوبات جمة . وفي هذا الصدد لاحظنا باهتمام الاقتراح الوارد في

الفقرة ٦٥ من التقرير ومؤداه انه قد يكون من الملائم تغيير نظام تمويل هذه القوة بحيث يتم في المستقبل تغطية تكاليف القوة عن طريق الاشتراكات المقررة . وسوف تستجيب حكومة بلادي لاي اقتراح يرمي الى تمويل القوة على اساس سليم مما يضمن استمرارها ما دام مجلس الامن يرى ان وجودها في قبرص ضروري .

لقد تكلم الممثل الدائم لقبرص ، السفير موهوتاس بالتفصيل وبوضوح تام عن مختلف جوانب مشكلة قبرص . لذلك سوف اقصر ملاحظاتي على بعض الجوانب التي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لحكومة بلادي .

لقد درس وفدي بعناية فاتحة تقرير الامين العام السالف الذكر . وقد شعرنا بانزعاج عميق بالفعل إزاء محتوى الفقرة ٢٢ التي تذكر انه حدثت زيادة كمية ونوعية في قوات الاحتلال التركية في قبرص . ونؤكد الحقيقة القائلة بان السلطات التركية لا يمكنها ان تنكر التحسين النوعي الذي طرأ على قواتها المسلحة في الاراضي المحتلة ، على الرغم من انها تسعى ، لاسباب يسهل فهمها ، الى انكار الزيادة التي حدثت أيضا في عدد الافراد . ومهما يكن من أمر ، من المعروف للجميع انه حتى في ظل اتاحة أقل فرصة لتجميع المعلومات عن الاراضي المحتلة فان هذه الزيادة قد حدثت بالفعل .

لقد أكدت حكومة بلادي في مناسبات كثيرة على الأهمية القصوى لمسألة انسحاب الجيش التركي من قبرص . وبسبب الأهمية القصوى لتلك المسألة ارتأت دائماً وبحزم انه ينبغي مناقشة مسألة انسحاب جميع القوات التركية بصورة كاملة على طاولة المفاوضات وان تعطى هذه المسألة أولوية مطلقة قبل ايلاء أي اعتبار للجوانب الدستورية والجوانب الأخرى للمشكلة . اذ ان ذلك أكثر ضرورة لكون الجوانب الأخيرة قد عولجت على نحو كاف خلال الاثني عشر عاماً التي انقضت منذ غزو تركيا للجزيرة . ان الحكومة اليونانية تؤيد بقوة هذا الموقف الأساسي للرئيس كبريانو والمبين بصورة واضحة لا لبس فيها في رسالتيه الموجهتين الى الامين العام بتاريخ ٢٠ نيسان/ابريل و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وفي هذا السياق اسحوا لي ان استرعي اهتمام المجلس الخاص الى الموقف الذي اعرب عنه السيد دنكتاش القائد القبرصي التركي فيما يتعلق بانسحاب الجيش التركي ، وذلك في رسالته المؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وتنص الفقرة ذات الصلة فيها على ما يلي :

"اما بالنسبة لانسحاب القوات غير القبرصية ، باستثناء تلك التي ستبقى في الجزيرة ، فلن يحمل الانسحاب ... " (S/18102/Add.1 ، المرفق الخامس) ويتضح من تلك الرسالة ، ومن عدة بيانات مشابهة أدلى بها القادة الاتراك ، ان تركيها في نيتها ان تترك على الاقل جزءا من جيشها في الجزيرة الى أجل غير مسمى . ان البيان أعلاه الذي أدلى به السيد دنكتاش والزيادة التي ذكرتها أنها في عدد ألفسراد الجيش التركي في قبرص يزيضان من قلقنا ويبرران أكثر فأكثر موقفنا الاساسي القائل بأن مسألة انسحاب الجيش التركي ينبغي ان تناقش كمسألة ذات أولوية مطلقة . ولسوء الحظ لا نرى في تقرير الامين العام ما يدل على ان الجانب التركي يحتوي تغيير موقفه ازاء هذه المسألة . كذلك لا يتبين لنا في التقرير ان مسألة قوات الاحتلال التركية قد ابرزت على النحو الواجب بالنظر الى اهميتها البالغة .

ومن المعترف به على نطاق عالمي ان العنصر الحيوي ، فيما يتعلق بجميع المشاكل الدولية قيد البحث في هذه المنظمة حاليا والتي تنطوي على احتلال عسكري ، هو انسحاب قوات الاحتلال . ولا يمكن ان يكتب النجاح لأي مفاوضات تستهدف التوصل الى حل إلا اذا عالجت منذ البداية لبّ المسألة ، ألا وهو انسحاب قوات الاحتلال . ومن الواضح ان ما ينطبق على الازمات الأخرى ينطبق أيضا على قبرص .

ان الحالة في قبرص والخيارات ذات الصلة التي وصفها تقرير الامين العام لا تترك للأسف مجالا للتفاوض في المستقبل . وحيث اتحت لي الفرصة في الماضي لكي أذكر ان امكانيات احرار تقدم فيما يتعلق بمسألة قبرص لا يمكن تقييمها على نحو صحيح إلا اذا عولجت بوصفها مسألة ذات أولوية بالاقتران مع القضايا الاساسية المعلقة التي تشكل لبّ المسألة ، أي انسحاب القوات التركية والضمانات ومسألة الحريات الثلاث .

ان وجود الجيش التركي في قبرص ما يرح يشكل عقبة كأداء أمام احراز تقدم نحو التوصل الى حل في الجزيرة . لذلك فإننا نسلم بأنه قد آن الاوان للأمم المتحدة لكسبي تحل مشكلة احتلال الجزيرة بوصفها مسألة ذات أولوية ، بطريقة مباشرة وصريحة ، ووفقا للعديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة . واذا ما كتب النجاح لتلك الجهود فان الطريق نحو التسوية التفاوضية سيكون سالكا .

ان الصورة التي رسمتها ليست صورة وردية . ولكن الحقيقة افضل من خسداع النفس . ومع ذلك ، وبالرغم من الموقف الطلي المتخذ من الجانب التركي تجاه حل منصف حقا والوقائع غير المؤاتية والحاجة من ذلك لا تزال الحكومة اليونانية تؤيد بعثة المساعي الحميدة للأمين العام . واعتزم هذه الفرصة لاغير للسيد بيريسز دي كوييار عن تقدير حكومتي لاهتمامه العميق بقضية قبرص . واننا نقدر كثيرا الجهود الضخمة التي يقوم بها مساعدوه من أجل هذه الغاية . ونوجه شكرا خاصا للجنرال غريندل وضباط وجنود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لتفانيهم في مهمة حفظ السلام البالغة الحساسية على تلك الجزيرة .

وتقد حكومتي بملابة الى جانب حكومة قبرص في نضالها الحقيقي من أجل حل سلمي وعادل لمشكلة تستند اليها مبادئ هذه المنظمة . واننا نرغب رغبة أكيدة في التوصل الى حل لمصالح شعب قبرص ولصالح السلام في المنطقة . ونؤيد تأييدا كاملا كل الجهود الحقيقية الرامية الى تحقيق هذا الهدف .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل اليونان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو السيد عزيز كوراي الذي وجه اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . وادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كوراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيسي ، اسمحوا

لي أولا أن أشكركم ، وأن أشكر عن طريقكم أعضاء المجلس لاتاحة الفرصة لي للكلام أمام المجلس بشأن هذه المسألة التي تهم الشعب القبرصي التركي مباشرة . واننا نقدر هذه الفرص التي تتاح لنا الاعراب عن آراء الجانب القبرصي التركي الذي يعتبر طرفا من الأطراف المعنية مباشرة في قبرص .

كما يعرف جميع الممثلين ، ظلت قبرص مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لما يقرب من ٢٣ سنة . وفي الواقع ، من أجل توخي الدقة ، بعد ١٠ أيام ، في ٢١ كانون

الاول/ديسمبر ، سوف يوافق اليوم الحاسم في ١٩٦٣ الذي فكك فيه القبارصة اليونانيون بالعنف جمهورية قبرص ثنائية القومية وفقا لما تسمى بخطة اكريتاس - التي كانت تهدف الى ارتكاب اعمال المذابح والتدمير - التي اعد لها زعماء القبارصة اليونانيين .

وايضا بعد وقت قصير ستكون قد مرت ٢٣ سنة على اقامة مجلس الامن لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وارسالها الى الجزيرة . وفي ذلك الحين كان الشعب التركي في قبرص يعاني ، على حد قول الامين العام في ذلك الوقت ، من "حصار حقيقي" ، في الجيوب التي اضطر الى العيش فيها بقوة السلاح .

ومنذ ٢٣ سنة ، نجتمع في هذه القاعة كل ثلاثة أو ستة أشهر لتمديد فترة عمل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لغترات جديدة . ولكن التسوية التفاوضية للمشكلات التي خلقها القبارصة اليونانيون لا تزال بعيدة المنال ، رغم الجهود التي تبذل في هذا السياق منذ سنوات كثيرة .

لقد حان الوقت للرد بأمانة وبنزاهة على السؤال عن السبب في أن الحل التفاوضي والدائم والعادل في قبرص لا يزال بعيدا عنا منذ ٢٣ سنة ، رغم الجولات المتعددة للمفاوضات بين الجانبين في قبرص - القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين . ومن أجل التشخيص السليم للسبب الاساسي لهذا الفشل ، ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أنه منذ عام ١٩٦٣ تعيش الطائفتان منفصلتين بالفعل وأن القبارصة اليونانيين ، الذين أنهوا بالقوة في عام ١٩٦٠ المشاركة عن طريق استخدام القوة ، لم يبدوا اهتماما حقيقيا ، سواء قبل أو بعد ١٩٧٤ ، بإنشاء حكومة مشتركة جديدة مع القبارصة الاتراك .

وان ردنا الصادق على هذا السؤال هو أن الاعتراف بنظام مفتصب وغير دستوري وغير شرعي باعتباره "حكومة قبرص" هو حجر العثرة الرئيسي الذي يعترض سبيل الحل التفاوضي في قبرص . وان سبب الفشل ، منذ زمن طويل ، في التوصل الى تسوية في قبرص ، هو هذه الحالة الظالمة . وينبغي أن يصحح هذا الظلم .

ينبغي الاعتراف بالتكافؤ السياسي للجانبين في قبرص ، الذي ورد نصه في دستور ١٩٦٠ ، وأن يعامل كل من الجانبين بطريقة متساوية ، اذا أردنا نجاح فرص التسوية التفاوضية في قبرص . وعلى الذين يرغبون في ايجاد حل تفاوضي في قبرص أن يعدلوا من مواقفهم وفقا لذلك .

بعد أن أوضحت الأسباب الرئيسية لعدم التوصل الى تسوية تفاوضية في قبرص رغم الجهود الدؤوبة المبذولة خلال الـ ٢٢ سنة الماضية ، أود أن أوضح أهمية النتيجة التي توصل اليها الأمين العام ، في هذا الصدد ، في تقريره المقدم الى مجلس الأمن منذ ٦ أشهر في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . واننا نتذكر ان هذا التقرير قدم الى مجلس الأمن عقب عدم قبول الجانب القبرصي اليوناني لـ " مشروع الاتفاق الاطاري" المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ . وفي الفقرة ١٨ من هذا التقرير ، يقول أمين عام الأمم المتحدة : "مازلت مقتنعا بأن هذه الوثيقة ، اذا قبلها كل من الجانبين ، ستوفر الاطار الصحيح للتفاوض على حل عادل ودائم لمشكلة قبرص" .

(S/18102/Add.1 ، الفقرة ١٨)

وعلاوة على ذلك ، في الفقرة ١٩ من نفس التقرير قال الأمين العام : "يؤمنني أن أقول انه نظرا الى كون أحد الجانبين لم يصبح بعد فسي وضع يمكنه من أن يقبل مشروع الاتفاق الاطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، ما زال الطريق غير مفتوح حتى الآن للمضي قدما في المفاوضات التي اقترحتها لاجاد حل شامل" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٩)

وان الجانب القبرصي التركي بعد أن قبل "مشروع الاتفاق الاطاري" المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، من حيث مضمونه ومن حيث اجراءاته ، لا يزال يتفق تماما مع الأمين العام على أن مشروع الاتفاق الاطاري هو الاطار السليم لتسوية تفاوضية في قبرص . وقد أكد الرئيس دنكتاش في مناسبات عديدة أن موافقتنا على هذا المشروع لا تزال قائمة ولا يزال "مشروع الاتفاق الاطاري" ، مطروحا .

وعلاوة على ذلك ، فان الجانب القبرصي التركي يتفق مع الامين العام على أن "مشروع الاتفاق الاطاري" لو قبله الجانب القبرصي اليوناني من حيث المضمون والاجراءات ، كذلك ، لا يزال أفضل اطار لاحراز تقدم نحو "التفاوض بشأن حل عادل ودائم" خصوصا لأنه وفقا لما ذكره الامين العام في الفقرة ٥١ من تقريره الحالي المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ان مشروع الاتفاق الاطاري الصادر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ .

"... يحافظ على كافة النقاط التي تم التوصل الي اتفاق بشأنها خلال

الستين الماضيتين..." ، (S/18491 ، الفقرة ٥١)

في ضوء ما ذكر ، يتفق الجانب القبرصي التركي مرة أخرى مع الامين العام ويؤيده في قراره بعدم :

"... تنقيح الوثيقة المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، أو تقديم

وثيقة جديدة..." (S/18491 ، الفقرة ٥٢)

ونعتقد ، كما قال الامين العام في الفقرة ٥٤ من تقريره المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، أنه من الضروري :

"الحفاظ على كل ما تم انجازه منذ ذلك الحين واستخدامه كأساس لإحراز

المزيد من التقدم..." (S/18491 ، الفقرة ٥٤)

العامل الوحيد الذي يعوق طريق التقدم صوب حل تفاوضي شامل هو عدم توفر الارادة السياسية من جانب القبارصة اليونانيين . وان الامين العام في الفقرة ٦١ من تقريره الأخير يعيد التأكيد على الهدف من :

"إقامة جمهورية اتحادية تتألف من طائفتين ومن منطقتين"

ويذكر بأنه :

"توصل الجانبان على مر السنين الى اتفاق بشأن المبادئ والاهداف

الاساسية لمثل هذا الحل" . (S/18491 ، الفقرة ٦١)

ويتناقض موقف القبارصة اليونانيين في الوقت الحاضر مع هذه الحقائق .

إن عدم قبول القبارصة اليونانيين لمشروع الاتفاق الإطاري يزداد مدلوله وضوحاً في ضوء الاقتطاف التالي من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن ، المؤرخ في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الذي يشير إلى الاجراء الذي ينص عليه مشروع الاتفاق الإطاري ، وهذا نمه :

"... اقترحت اجراءات للتفاوض تعطي كلا من الجانبين فرصة كافية في المفاوضات المقبلة لأن يتحقق من حسن نوايا الجانب الآخر ، وتشتمل هذه الاجراءات على عقد اجتماعات رفيعة المستوى تضم جداول أعمالها منذ البداية مسائل انسحاب القوات والضمانات والحريات الثلاث . واقترحت أيضا مفهوم كل متكامل ، بمعنى أنه لن يلتزم أي جانب في النهاية بحل شامل حتى تحل جميع القضايا على نحو يرضيه" . (S/18102/Add.1 ، الفقرة ١٧)

في ضوء الاقتطاف أعلاه يتضح بجلاء مبلغ عدم صدق موقف القبارصة اليونانيين ونهجهم .

لقد تعلم الشعب التركي في قبرص من تجارب السنين أن القيادة القبرصية اليونانية ، التي تتباهى بخضوعها المستكين لرئيس الوزراء اليوناني باباندريو ، لا يمكن أن تقبل ، ولن تقبل ، أية وثيقة تجسد مبدأ المركز السياسي المتكافئ للطرفين في قبرص وتنص على إقامة جمهورية من طائفتين ومنطقتين . إن وجود هذه العناصر في مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، هو الذي دفع الجانب القبرصي اليوناني إلى عدم قبوله ، حيث أن قبوله كان يعني قبوله للشعب القبرصي التركي ندّاً له في هيكل قبرص السياسي . وهذا شيء لا يمكنهم القيام به لأن قسمهم في خطة أكريتاس يهيمن عليهم . فهم لا يخفون حقيقة أنهم يعتبرون الاوضاع الحالية في قبرص ، فيما يتعلق بمركزهم داخل المجتمع العالمي ، أي أقرب ما يكون إلى الوحدة مع اليونان .

وكما أكدت في مستهل بياني أن الاعتراف غير الدستوري وغير الجائز بهذه المجموعة من المفتصبين باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في قبرص ، هو أكبر عامل يشجع تعنتهم ويعززهم .

إن اتخاذ نهج أكثر مرونة في معاملة الجانبين في قبرص هو قوة الضغط الوحيدة التي يمكن أن يمارسها المجتمع الدولي لأحداث تغيير إيجابي في موقف الجانب القبرصي اليوناني ونهجه .

وأنا لا أعتزم الاطالة بشأن الجدل العقيم الذي يمارسه الجانب القبرصي اليوناني ، لأن مثل هذه المشاهد المسرحية من "النشيج والعويل" التي عانىها كاثيرون ، لا تستحق تضيق وقت المجلس الثمين . ولكن نظرا لحملة التثليل المعجلة التي يشنها الجانب القبرصي اليوناني بشأن قضية "المستوطنين" التي لا وجود لها ، أناشد المجلس السماح لي بتبديد الבלبل التي قد تخور في هذا الصدد .

فلا يخفى عليكم أن جزيرة قبرص ظلت جزءا من الامبراطورية العثمانية لأكثر من ٣٠٠ عام . وبالتالي فإن الحد الأدنى من المنطق والمعلومات التاريخية يكفي لمعرفة أن الهيكل الديمغرافي للجزيرة كان يتألف ، منذ عام ١٥٧١ على أقل تقدير ، من شعبين : شعب تركي وشعب قبرصي .

ومن المعلومات العامة أيضا أن الهيكل الديموغرافي لأي بلد ، من الناحية العددية ، ليس ظاهرة ثابتة ، ولكنه يتوقف على عوامل شتى مثل معدلات المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية . وبالتالي يمكننا أن نفترض أن النسبة بين عدد القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين لم تكن ثابتة عبر القرون ، ولكنها تفاوتت وفقا للعوامل التي كانت سائدة في وقت بعينه .

ومن الحقائق الموثقة أيضا أن هذه النسبة بدأت في التغير لصالح القبارصة اليونانيين مع خضوع الجزيرة للسيطرة البريطانية في عام ١٨٧٨ . فقد هاجر القبارصة الأتراك إلى تركيا بالآلاف . وليس هناك بيت قبرصي تركي واحد لا يوجد من بين أفراد من يعيش اليوم في تركيا . وقد استمرت هذه الهجرة طوال ٨٢ عاما هي فترة الحكم البريطاني في قبرص .

أما المرحلة الثانية التي هاجر فيها القبارصة الأتراك بأعداد كبيرة ، فقد بدأت في الخمسينيات مع حلول إرهاب "ايوكا" في قبرص . فالقبارصة الأتراك الفارون من

إرهاب القبارصة اليونانيين التماسا لظروف معيشية أكثر أمنا ، هاجروا بأعداد كبيرة إلى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة وأستراليا وكندا ، وبأعداد أصغر إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وهذه الحركة زادت سرعتها منذ عام ١٩٦٢ فصاعدا ، عندما بدأ القبارصة اليونانيون هجومهم الوحشي على القبارصة الاتراك وقاموا بذبحهم بشكل جماعي وتمديع مجتمعاتهم . وخلال الستينيات بذل القبارصة اليونانيون كل ما في وسعهم لتشجيع القبارصة الاتراك على مغادرة الجزيرة . وكانوا يمنحونهم جوازات سفر للمغادرة فقط ، ورفضوا منح جوازات سفر للطلاب الذين كانوا يدرسون في الخارج ويرغبون في العودة إلى ديارهم ، الأمر الذي أدى إلى استقرار الكثير منهم في أماكن أخرى . وقد منع الكثير منهم عمليا من دخول بلادهم خلال الستينيات . وهنا أود أن أذكر أعضاء المجلس بشأن الرئيس دنكتاش منع من دخول قبرص واضطر إلى أن يعيش في المنفى لمدة خمس سنوات فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ . أما القبارصة الاتراك الذين ولدوا خلال تلك السنوات الحالية فلم يسجلوا كمواطنين .

كل هذه الحقائق الموثقة توضح أنه رغم معدل المواليد الأعلى ، ظلت نسبة السكان القبارصة الاتراك تتناقص خلال هذه السنوات بينما كانت نسبة القبارصة اليونانيين آخذة في التزايد بجلب أعداد كبيرة من اليونانيين ، وتوطين الجدود اليونانيين الذين كانوا في قبرص بعد تسريحهم ، سرا .

واليوم بات هناك ما يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ ألفا من القبارصة الاتراك يعيشون في المملكة المتحدة ، و ٣٠ ألفا يعيشون في أستراليا و ١٠ آلاف في كندا . وهم جرا . أما أكبر عدد من القبارصة الاتراك وصلاتهم فإنهم يعيشون في تركيا . وبالتالي يتضح أن عدد القبارصة الاتراك وأبنائهم ، الذين يعيشون خارج قبرص أكبر من عدد الذين يعيشون في قبرص ذاتها .

والوقائع التي ذكرتها آنفا حرية بأن تبرهن على أن النسبة بين السكان القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، التي يتباهى الجانب القبرصي اليوناني بالإشارة إليها ، نسبة تعسفية جاءت نتيجة لظروف مناوئة للغاية دفعت القبارصة الاتراك إلى الهجرة طوال سنوات عديدة .

وحقيقة أن بعض الأشخاص الذين ينحدرون من أصل قبرصي تركي ، ويعيشون في البلدان الآنفة الذكر ، اختاروا العودة الى بلدهم الاصلي - الجمهورية التركية لقبرص الشمالية - والانضمام الى أسرهم ، ممارسة لحقهم الطبيعي في المواطنة - وهو حق لا يمكن وفقا لقوانيننا أن يفقدوه إلا اذا تخلّوا عنه أنفسهم - بعد عودة ظروف السلم والامن والاستقرار الى الجزيرة في عام ١٩٧٤ ، لا يمكن بأي شكل كان ، أن تفسر بانها محاولة لتغيير الهيكل الديموغرافي للجزيرة بزرع "مستوطنين" .

واسمحوا لي أن أعلن بصورة نهائية أن قبرص ليس بها مشكلة "مستوطنين" ، على النحو الذي يصوره الجانب القبرصي اليوناني . فأولئك العائدون هم أقرباؤنا وأبناء عشيرتنا تحذوهم رغبة متقدة في العودة الى وطنهم المفقود . ونحن نشجعهم على العودة الى جذورهم ليساعدونا بخبرتهم ومعرفتهم في إعادة بناء الارض التي اضطروا الى الهجرة منها عبر سنوات طوال من قمع وتمييز لا رحمة فيهما ولا هوادة .

إن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية هي السلطة الشرعية الوحيدة التي تصرّف شؤون الدولة ، بما في ذلك السيطرة على حدودها وعلى نقاط العبور من اراضيها واليها . والجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وهي تجسيد لحق الشعب القبرصي التركي في تقرير مصيره ، شرعية ودستورية ، تماما بقدر عدم شرعية وعدم دستورية الادارة القبرصية اليونانية - التي تتشدد بانها "حكومة قبرص" الشرعية . وستواصل السلطات الشرعية للجمهورية التركية لقبرص الشمالية التصدي لكل المحاولات الرامية الى التدخل في شؤون البلاد الداخلية .

وإذ انتقل الى القرار الذي اعتمدته المجلس للتو ، لا يسعني إلا أن أعلن أن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ترفضه ، رفضا شديدا وقاطعا ، للأسباب التالية :

إن الشعب القبرصي التركي وحكومته لا يمكنهما قبول الإشارة في الفقرة الثالثة من الديباجة الى "حكومة قبرص" كما لو كان هذا الكيان موجودا اليوم أو كان له وجود منذ عام ١٩٦٣ . إن تصوير هذا الكيان غير الشرعي وغير الدستوري على أنه "حكومة قبرص" الشرعية ، أمر كان ولا يزال بغيضا لشعبنا ولممثليه المنتخبين ديمقراطيا وشرعيا . إن الاشارات من هذا النوع هي التي تشجع الادارة القبرصة اليونانية على مواصلة تمنعها .

وبالمثل ، فإن الإشارة في الفقرة الرابعة من الديباجة الى "القرارات الاخرى ذات الصلة" غير مقبولة للجانب القبرصي التركي ، حيث أن الجانب القبرصي التركي رفض بالكامل ، أو قبل بتحفظ ، القرارات المشار اليها .

وفيما يتعلق بالإشارة في الفقرة ٢ من المنطوق الى "مهمة المساعي الحميدة" للأمين العام ، فإن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تود أن تعلن أنها تفهم أن هذه المهمة تنبع من قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، وفي هذه الحالة فإن حكومة بلادي تتعهد بتأييدها تأييدا كاملا .

وفي الفقرة ٣ من المنطوق ، وردت إشارة الى "الولاية الحالية" . ونود أن نؤكد أن الولاية المشار اليها لا تتماشى مع الظروف التي تغيرت تغيرا جذريا .

وبالرغم من الرفض التام الذي لا مفر منه للقرار الحالي ، للأسباب التي ذكرتها ، فإن الجانب القبرصي التركي مع ذلك يميل الى قبول وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، على نفس الاساس الذي أعلن في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . ومن ثم فإن موقفنا لا يزال هو أن مبدأ ونطاق وأساليب واجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لن تستند إلا على القرارات التي تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أغتحم هذه الفرصة لنقل الى السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الامين العام ، تهانينا القلبية لاعادة انتخابه لفترة ثانية ، وأعرب له عن تقديرنا وشكرنا العميقين على ما يبذله من جهود في إطار مهمة المساعي الحميدة . وتامل حكومة الجمهورية التركية لقبري الشمالية أن تكلل جهوده في يوم من الايام بالنجاح .

وأود أن أنقل شكرنا وتقديرنا للسيد جيمي هولغر ، الممثل الخاص بالنيابة للامين العام ، وللواء غونتر غرايندل ، قائد القوة ، وللأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته .

ونتوجه بشكرنا وتقديرنا أيضا الى وكيل الامين العام ، السيد غولدينغ وللسيد فيمل والسيد بيكو ، لما يبذلونه من جهود لا تكل في القيام بمهامهم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد تركمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أتقدم بالشكر اليكم وإلى بقية أعضاء مجلس الأمن لإتاحة هذه الفرصة لسي للمشاركة مرة أخرى في مناقشة مسألة الحالة في قبري التي تجري كل ستة أشهر . واسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بتهانينا الحارة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . وإنني أفعل ذلك بسماعة خاصة لا بسبب العلاقات الوثيقة والمثمرة القائمة بين بلدينا فحسب بل أيضا بسبب أننا على ثقة من أن خبرتكم الشرية ومعرفتكم وقدراتكم التفاوضية متمكنكم من ادارة أعمال المجلس بطريقة مثمرة فعالة .

ويسعدني أيضا أن أشيد بـسلفكم ، سير جون طومسون ، الذي ترأس أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بمهارة ومثابرة عظيمتين .

لقد أتيت لي الفرصة في الجلسات السابقة لمجلس الأمن ، المعقودة لدراسة المسألة قيد النظر ، أن أعرب عن رأينا بشأن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبري الموجودة في الجزيرة منذ عام ١٩٦٤ . وشرحت فيها تصورنا لدور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبري ، وهو دور طرأ عليه تغييرات كبيرة خلال هذه السنوات .

وقد أعلنت قبل ستة أشهر أنه إذا ما استمر تعويق عملية السلم بسبب تعددت القبارصة اليونانيين ، فإن الحاجة إلى استمرار وجود القوة ستصبح موضع شك متزايد . واسمحوا لي أنؤكد على هذه الحقيقة في هذه المناسبة أيضا .

إن موقف حكومة بلادي من القرار الذي اعتمدته مجلس الأمن اليوم لا يحتاج إلى تفصيل . فبسبب ما يتضمنه من عناصر غير مقبولة ، لا يمكننا قبول تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس القرار الحالي . ولذلك فهو يفتقر إلى تأييدنا باعتبارنا طرفا معنيا مباشرة . وقد أكد السيد كوراي مرة أخرى منذ قليل على موقف الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بشأن أنماط وجود هذه القوة في شمال قبرص . وأود أنؤكد على أن حكومة بلادي توافق تماما على هذا الموقف .

إننا نشكر الأمين العام على تقريره الحالي الذي شرح فيه اتصالاته مع الطرفين منذ حزيران/يونيه في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها . وقد أكد وزير خارجية تركيا في الجمعية العامة بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ على تأييدنا للجهود التي يبذلها سعيا إلى إيجاد حل نهائي في قبرص حيث قال ما يلي :

"وما زلنا نؤيد مهمة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بقبرص ونقدر جهوده الأخيرة . ونلاحظ بارتياح أن جانب القبارصة الاتراك قد قبل فورا مشروع الاتفاق الإطاري المقدم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ من جانب السيد بيريز دي كوييار بعد أن أجرى اتصالات مكثفة مع الجانبين استغرقت عدة أشهر . إلا أننا نأسف لأن جانب القبارصة اليونانيين رفض تلك الوثيقة التي تمثل النتيجة المتراكمة لعملية بدأت في حينها منذ أكثر من عامين ، وعلى وجه التحديد في شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ .

"ويتضمن مشروع الاتفاق الإطاري المبادئ والبارامترات التي ينبغي أن تسترشد بها المفاوضات بين الجانبين في قبرص . وهذا الإطار تمخض عن جهود استمرت عامين بذلها الأمين العام من أجل التوفيق بين وجهات نظر الطرفين . ولم يتفاجأ أي من الطرفين لأن الأمين العام ناقشه معهما على نحو مفصل قبل أن يقدمه بشكل رسمي . ومن الطبيعي أن أيا من الطرفين قد رضي عنه رضاء تاما .

يد أن الجانب القبرصي التركي قبل مشروع الاتفاق بروح التوفيق والمصالحة ودون أن تكون لديه أي أوهام إزاء الصعوبات التي ستظهر خلال المفاوضات . كما قبله لأنه يمثل توازنا معقولا بين الآراء المتعارضة ويعبر عن المشاكل المتداخلة بشكل حساس .

"إن الجانب القبرصي التركي قد أثبت بذلك حسن نيته ورغبته في التوصل الى حسم نهائي لمشكلة قبرص . وينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يفتتح هذه الفرصة ، وأن يدرك أنه نظرا لتطور مشكلة قبرص ، فإن قبول مشروع الاتفاق الإطاري أمر لابد منه للمفاوضات الجادة" . (A/41/PV.21 ، الصفحة ٧٧ و ٧٨)

هذا هو جوهر المنظور الذي لا يزال نرى من خلاله الحالة الراهنة . وقد كان هناك جمود منذ شهر نيسان/ابريل الماضي نتيجة لموقف القبارصة اليونانيين الذين يواصلون العمل بموجب النصيحة التي تأتيهم من أسيما . وقد أتيحت لليونانيين والقبارصة اليونانيين فرص عديدة في الأشهر الستة الماضية ليعقدوا تطابق آرائهم في معالجة مسألة قبرص . ولا يمكن الترحيب بهذا التعاون حيث أنه لا يخدم سوى القضاء على فرص التوصل الى تسوية شاملة بين الطرفين . وقد استمعنا قبل ستة أشهر الى حجج معينة غير مقنعة قدمها اليونانيون والقبارصة اليونانيون تستخدم بالجهود التي يبذلها الامين العام . وما برحوا منذ ذلك الحين يبتعدون أكثر فأكثر عن الواقع السياسي .

وإن مطالب القبارصة اليونانيين وشروطهم المسبقة المقدمة لتلافي مشروع الاتفاق الإطاري غير منطقية وغير معقولة . والغرض الوحيد منها هو تجاهل المصالح المشروعة للجانب القبرصي التركي . ويعتبر هذا الموقف إنكارا لتاريخ العلاقات بين الطائفتين القبرصيتين خلال السنوات الـ ٢٣ الماضية . وفي الوقت ذاته ، لا يزال رئيس الوزراء اليوناني يشير الى قبرص على أنها "مجال وطني يوناني" ، ويؤكد على التدابير العسكرية في جنوب الجزيرة على نطاق متزايد ، بينما تقل الإشارة الى حل تتفق عليه الأطراف .

وقد لاحظنا أن اليونان والجانب القبرصي اليوناني يواصلان اختلاق المزاعم فيما يتعلق بالوجود العسكري التركي في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بغية تضييل الرأي العام العالمي .

وكما ذكر وزير الخارجية التركي في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، لم تعزز تركيا من جديد قواتها في قبرص الشمالية ، سواء من حيث الافراد أو المعدات . ليس لتركيا أي نوايا عدوانية في أي مكان ، بما في ذلك قبرص . إن تركيا تشجع السلم والمفاوضات في قبرص وتؤيد في هذا السياق مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ، والوثيقة الصادرة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، التي طرحها في إطار هذه المهمة .

إن التطور الذي يشكل خطرا حقيقيا على قبرص يتمثل في جهود إعادة التسليح التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني ، وإسهام اليونان في هذه الجهود ودعمها لها . وإن المزاعم التي لا أساس لها من الصحة التي تقدم بها الجانب القبرصي اليوناني تستهدف في نفس الوقت التستر على هذه الجهود الخطيرة . وقد استرعى الجانب التركي انتباه الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذه الحالة المقلقة وسيواصل ذلك . ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن الجانب القبرصي اليوناني قد أخفى في الواقع أن هناك زيادة في عدد جنوده وفي المركبات المدرعة في جنوب قبرص .

وفيما يتعلق بعدد الجنود ومستوى التسليح في جنوب قبرص ، يجب أن نأخذ في اعتبارنا العناصر الثلاثة الرئيسية التالية : "الحرس الوطني" القبرصي اليوناني ، والدعم اليوناني لهذه القوة ، والقوات اليونانية في قبرص .

إن "الحرس الوطني" القبرصي اليوناني يعتبر جيشا غير دستوري بموجب نظام الطائفتين لعام ١٩٦٠ ، وقد أنشئ بعد انهيار الوحدة في عام ١٩٦٣ وأُستخدم بصورة مستمرة ضد الطائفة القبرصية التركية أثناء السنوات المظلمة قبل عام ١٩٧٤ . وبالتالي فهو قوة خلقها واستخدمها شريك في الجمهورية الشنائية الطائفتين ضد الشريك الآخر في الوقت الذي لم تكن توجد فيه أية قوات تركية في قبرص فيما عدا

المفرزة التركية بموجب معاهدة التحالف . وقد كان "الحرس الوطني" القبرصي اليوناني ولا يزال تحت قيادة لواء يوناني وضباط يونانيين يحتلون المراتب العليا فيه . وبالتالي فهو قوة مشتركة يونانية وقبرصية يونانية . ويقدر تعداد هذا الجيش الآن بحوالي ٢٥ ٠٠٠ فرد . وهو يعتمد على قوة احتياطية أكبر بكثير يمكن أن تُعبأ على الفور . ووفقا للأرقام القبرصية اليونانية الرسمية التي كشف النقاب عنها مؤخرا ، يمكن أن يصل تعداد هذه القوة إلى ٧٠ ٠٠٠ فرد خلال ٢٤ ساعة .

لقد أعيد تنظيم "الحرس الوطني" القبرصي اليوناني وُجهز بأسلحة ثقيلة في السنوات الأخيرة عن طريق المشتريات العسكرية المباشرة من مختلف البلدان وعن طريق تقديم المساعدة العسكرية من اليونان . وقد مُولت هذه المشتريات بأموال تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي الاجمالي القبرصي اليوناني . وهناك تعاون وثيق بين اليونان والادارة القبرصية اليونانية لاجداث زيادة كبيرة في التسلح والقدرات العسكرية في جنوب قبرص .

وفي الوقت الحالي هناك ٢٦ كتيبة مشاة في جنوب قبرص . وفي حالة التعبئة العامة يمكن تشكيل ٢٧ كتيبة اضافية . وعلاوة على ذلك ، هناك في الجانب القبرصي اليوناني ٢٧ كتيبة أخرى من مختلف الانواع ، بما في ذلك المشاة المزودون بالدبابات والناقلات المدرعة والصاعقة والمدفعية والكتائب المضادة للطائرات والمضادة للدبابات . وبصفة عامة ، هناك زيادة تبلغ ٨ كتائب في السنوات الأخيرة . وأهم تطور فيما يتعلق بالمعدات العسكرية وإعادة التنظيم كان في المشاة المزودين بالمركبات وكتائب الناقلات المدرعة ، وهو يكشف عن الاهمية التي تُعلّق على زيادة القوة المدرعة . وقد كانت هناك زيادة أخرى كبيرة في مستوى التسلح في جنوب قبرص : مثلا ، ناقلات الافراد المدرعة قد زادت زيادة تبلغ ٩٦ ناقلة في السنوات القليلة الماضية وبلغ مجموعها ١٤٠ ناقلة : ومدرعات الاستطلاع قد زادت زيادة تبلغ ١١٢ مدرعة وبلغ مجموعها ٢١٢ . وتتضمن الترسانة القبرصية اليونانية أيضا حوالي ٢٠٠ قطعة مدفعية ، وما يقرب مجموعه من ٢٠٠ ملاح مضاد للدبابات من مختلف الانماط المعقدة ، والزوارق الحربية وطائرات الاستطلاع الخفيفة .

إن عدد القوات اليونانية الموجودة حالياً في قبرص يمثل إلى ثلث "الحرس الوطني" القبرصي اليوناني ، أي ما يقرب من ٧ ٠٠٠ إلى ٨ ٠٠٠ فرد . وهذه القوات تتألف من المفزة العسكرية اليونانية التي لا ينبغي أن يزيد عددها عن ٩٥٠ فرداً ووحدة صاعقة يونانية .

ويجدر التذكير بأن الحكومة اليونانية بعد عام ١٩٦٤ قد أرسلت سرا إلى قبرص جيشاً قوامه ٢٠ ٠٠٠ جندي اشترك في العمليات العسكرية التي شنت ضد جيوب القبارصة الاتراك . وقد أرغمت اليونان تحت الضغط الدولي ، على أن تسحب جزءاً من هذه القوة في عام ١٩٦٧ ، ولكن القوات التي بقيت هناك كانت مسؤولة عن تدبير الانقلاب الذي حدث في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ . بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان . وهذه القوات اليونانية هي التي طالب الامتف مكاربيوس . هنا في مجلس الأمن ، بسحبها من الجزيرة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ .

وفضلاً عن القوات اليونانية النظامية والقوات القبرصية اليونانية النظامية هناك جيوش خاصة عديدة اشتركت في الماضي في بعض الهجمات الارهابية الواسعة النطاق التي شُنت في آن معاً ضد القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين الذين ينتمون إلى معسكرات مختلفة .

هذا هو الوجه الآخر من الصورة التي تود اليونان والقبارصة اليونانيون أن يخفوها .

أود أن أدلي ببعض الملاحظات حول البيانات التي استمعنا إليها . لقد ذكر السفير موشوتاس أن أزمة قبرص قد بدأت منذ ١٢ عاماً . إن محاولة ارجاع تاريخ أزمة قبرص إلى عام ١٩٧٤ فحسب يعتبر في حد ذاته سبباً حاداً للصراع . فمأساة قبرص لا يرجع تاريخها إلى عام ١٩٧٤ بل إلى كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، عندما شنت القوات القبرصية اليونانية والوحدات شبه العسكرية هجوماً مشيناً على القبارصة الاتراك المعزّلين . وقد

كان هذا بداية تقسيم الجزيرة ؛ وكان هذا بداية المأساة . وما لم تعالج حالة فقدان الذاكرة هذه فسيكون من الصعب حسم المسألة .

وقد رشى ممثل القبارصة اليونانيين أيضا لمصير القبارصة الاتراك . وقال ان صوته قد ضاع وسط أصوات المستوطنين القادمين من تركيا ووحدات الجيش التركي . وقدم السيد كوراي ردا على هذا الزعم . وإنني واثق من أن جميع القبارصة الاتراك سيضحكون كثيرا من جراء هذه العناية المفرطة المؤثرة التي تبديها ادارة القبارصة اليونانيين ازاء حريتهم ورفاههم . ولكن اذا كانت ادارة القبارصة اليونانيين ترغب في انقاذ القبارصة الاتراك من هذه المحنة الغظيمة ، فلماذا لا تقبل مشروع الاتفاق الذي قدمه الامين العام وبذلك تسمح بإعادة توحيد الجزيرة ؟

وفي شهادة ممثل القبارصة اليونانيين اليوم باقتراحات الامين العام كان مرة أخرى بالغ السخاء . فقد طلب من القبارصة الاتراك أن يقبلوا كل شيء يعتبر هاما بالنسبة له ، بداية بانسحاب القوات التركية ، وبعد ذلك ، فإن القبارصة اليونانيين يعدون بأنهم سيأخذوا في اعتبارهم شواغل القبارصة الاتراك بشأن مستقبلهم ، بما في ذلك الامن والحرية والمساواة السياسية .

وقد أشار الممثل الدائم لليونان نفس النقطة : فهو يولي الاولوية المطلقة لانسحاب القوات التركية . ولكن ما هو أولوية بالنسبة للجانب اليوناني ليس أولوية بالنسبة للجانب التركي . فمن وجهة نظر القبارصة الاتراك ووجهة نظرنا أيضا ، إن كل المسائل مترابطة ولها نفس الاولوية . ولهذا يشكل مشروع الاتفاق الذي قدمه الامين العام كلا لا يتجزأ .

وعلى الصعيد الدبلوماسي يحاول القبارصة اليونانيون تظليل العالم بالتظاهر بأنهم لا يعترضون إلا على جزء محدد من مشروع الاتفاق . ولو قرأ المرء رسالة السيد كيريانو الموجهة الى الأمين العام بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، لرأى أن الزعيم القبرصي اليوناني يعترض على قائمة طويلة من البنود ، بما فيها الترتيبات المتعلقة بالأراضي والترتيبات والضمانات الدستورية التي تم التوصل اليها في مفاوضات اشترك هو نفسه فيها . وإلى جانب هذا الموقف الطائش من المسائل المضمونية تقدم الزعيم القبرصي اليوناني بمقترحات اجرائية سطحية واهية تتناقض مع الاجراءات المتوخاة في مشروع الاتفاق الاطاري .

وكما رأينا في مرات عديدة في الماضي ، كلما أخذت الجهود الرامية الى التوصل الى حل سلمي بالتبلور ، يوجه القبارصة اليونانيون جل طاقتهم لاحتباط تلك الجهود . وفي هذه العملية لا يتورعون عن اختلاق الشروط المسبقة ، والتنصل من وعودهم ، وانكار اتفاقات وتفاهات سابقة ، واطلاق العنان للاحتداد . إن الجانب القبرصي اليوناني لم يشبث الا على نهج واحد هو عدم قبول أي شيء . وإنما نواجه نفس الحالة اليوم .

ختاماً ، أكرر شكرنا وتقديرنا للأمين العام . وأعرب عن تقديرنا للسواء غريندل ، قائد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وأفراد القوة ، وأشكر أيضا السيد جيمز هولفر ، القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام في قبرص ، وكذلك موظفي الامانة العامة الذين يعالجون هذه المسألة هنا في نيويورك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات

الطيبة التي وجهها الي .

يريد ممثل قبرص أن يتكلم ممارسة لحقه في الرد وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حقيقة

إعطاء الرئيس الكلمة لي بصفتي ممثلاً لقبرص للتكلم ممارسة لحق الرد تكفي كرد على الجانب التركي فيما يتعلق بمن يمثل قبرص .

لقد استمعنا هنا الى شخص جُلب الى هنا بمفغته "شخصا ذا صلاحية" لتزويدنا بالمعلومات . وبدلا من ذلك بذل قصارى جهده لتشويه المعلومات وصرف الانظار عن الهوية الحقيقية للمذنب - تركيا ، وللاستطراد بعيدا عن موضوع البحث المعروف على أعضاء مجلس الأمن : وهو تجديد ولاية اقتضت اليها الحاجة بسبب العدوان التركي المستمر على قبرص وبسبب عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ممثل تركيا الدائم - لا أنا - هو أفضل من يقول ما اذا كان ذلك الشخص قد نفذ التعليمات الموجهة اليه من أنقرة تنفيذا جيدا . ولكنني أستطيع أن أقول إن الإبن شبيه بأبيه - وأعني سيده السيد دنكتاش السني قال مؤخرا ما يلي : "سواء أردت ذلك أم لا ، وسواء صدقت ذلك أم لا ، فانني أفعل ما تقول له تركيا" .

وسأوجه ملاحظاتي الى تركيا .

إن مسألة المستوطنين يجب أن تشير بالغ قلق هذه الهيئة وقلق الأمم المتحدة بصورة عامة ، لا بسبب اللاشرعية واللااخلاقية اللتين تنطوي عليهما هذه السياسة المخزية فحسب بل أيضا لأنها ستعرض فيما بعد باعتبارها حقيقة واقعة تدعي تركيا بأنه لا يمكن الرجوع عنها .

وبشأن هذا العمل المتمثل في استيراد المستوطنين قدمت تركيا على مر السنين ولا تزال تقدم ردودا متغيرة ومتناقضة على الاتهامات الجسيمة الموجهة اليها . فقد وصفت تركيا هؤلاء المستوطنين في بادئ الأمر بأنهم "عمال زراعيون موسميون" - وأعتقد أن هذا هو الوصف الوارد لهم في تقرير الأمين العام . ولكنها عندما ووجهت بالسؤال كيف يمكن لمنطقة تبلغ نسبة البطالة فيها ٢٥ في المائة أن تستورد اليد العاملة في الوقت الذي تعمل فيه الطائفة القبرصية التركية في المقام الاول في القطاع الزراعي ؟ غيرت ردها وأضافت كذبة أخرى هي أن المستوطنين قبارصة أتراك عاشدون الى الجزيرة .

ولكن عندما ووجهت تركيا مرة أخرى بالحقائق العارية - احصائيات الهجرة التي أعدتها المملكة المتحدة أثناء سنوات الاستعمار وهي فترة تبلغ تقريبا ١٠٠ سنة والتي

تشبت الزيف الكامل للرد التركي ، ما لم نكن نتعامل بالطبع مع المسموريين - تقوَّعت داخل ذاتها ونَحَّت جانبها كل سؤال حول هذا الموضوع برد مخيف مفاده أن مسألة المستوطنين مسألة "داخلية" تخص نظامها العميل .

والآن نلص عودة الى مسألة القبارصة الاتراك العائدين والعمال الموسمييين . بيد أنه من سوء طالع تركيا أن شبح المستوطن التركي العقيد تزر يقضي على محاولتها لاختفاء الحقيقة . فقد ذكر العقيد تزر في مؤتمر صحفي أن هؤلاء المستوطنين أتوا الى قبرص بموافقة تركيا وأنهم يأتون بومضهم عمالا زراعيين وأن معظمهم أصبحوا مواطنيين قبارصة .

وكان رد الزعيم القبرصي التركي السيد أُمُفَر على السيد غيرلر عندما حاول الأخير اخفاء الحقيقة حول وجود المستوطنين في قبرص هو "إنني أعتقد ذلك" . ووجه السيد غيرلر الى السيد أُمُفَر السؤال التالي "هل تعتقد أننا قدمنا من القمر ؟ وهل تحاول أن تخدعنا نحن أيضا بترديد أقوال تذكرها للأجانب" ؟ ومضى السيد أُمُفَر يقول "توخى شيئا من الجدية في حديثك" ! واتوجه بهذا الى الجانب التركي .

وفيما يلي مقتطفات بشأن هذا الموضوع .

أولا ، فيما يلي ما ذكره السناتور ادوارد كنيدي ، عضو مجلس الشيوخ الامريكي :
"إن سياسة الاستعمار التي تنتهجها أنقرة ، والتي تتمثل في جلب المواطنين الاتراك الى قبرص كانت مرا مكشوبا طيلة عدة أشهر - وقد تأكد ذلك لي في واقع الحال في الرسائل التي تبادلتها مع وزير خارجية تركيا" .

وفيما يلي ما ذكرته صحيفة "لوموند" :

"لقد بدأ القبارصة الاتراك يشعرون بأنهم لا يطبقون وجود المحتلين - قوات عسكرية من ناحية ومستوطنون من ناحية أخرى . وقد جلب حوالي ٣ ٠٠٠ شخص من مناطق محرومة في تركيا" .

وفيما يلي ما ذكرته صحيفة "غارديان" :

"تجري هجرة الأتراك الى الجزء الشمالي من قبرص الذي تحتله تركيا على نطاق سيغير في القريب وعلى نحو جذري التوازن العرقي في الجزيرة ويمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على فرص الحل السياسي".
وفيما يلي مقتطف من صحيفة "أيدنلك" التركية :

"يربو عدد المستوطنين في هذه اللحظة على ٥٠ ٠٠٠ مستوطن . ولا تزال سياسة الاستيطان مستمرة ويشهد كل يوم قدوم مستوطنين جدد من تركيا لاستيطان الجزء التركي من قبرص".

وأشير الى التمييز الذي تمارسه حكومة قبرص . وهذه محاولة سخيفة أخرى لتظليل العالم . فعندما يخص الـ ١٨ في المائة من السكان ٣٠ في المائة من الوظائف الحكومية وعندما تشغل نسبة الـ ١٨ في المائة هذه نسبة ٤٠ في المائة من وظائف الشرطة والأمن - كما تفعل الطائفة التركية بموجب دستور ١٩٦٠ - يكون من الغريب بحسب دفع حكومة قبرص بأنها مارست التمييز أو القمع ضد الطائفة القبرصية التركية .

ويشير الممثلون الأتراك الى الفترة الممتدة بين ١٩٥٤ و ١٩٧٤ . غير أن تاريخ قبرص يمتد الى عدة قرون . لكنهم ، شأنهم شأن كل تجار الحقد ، يخصون بالذكر فترة ٣٠ سنة وقعت فيها أحداث متفرقة متناثرة مفتعلة بين الطائفتين ويغضون النظر عن أربعة قرون من العلاقات السلمية الودية المستمرة بين طائفة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك . لماذا يفعلون ذلك ؟ لأنهم لا يستطيعون أن يبرروا أعمالهم القائمة على العزل والتقسيم وإشاعة الفرقة في عالم القرن العشرين المتنور .

وتكلم الممثل التركي عن موضوع تركيا المفضل وأود أن أتقدم بهذا الرد . حقا لقد كانت هناك بعض الصدامات المتفرقة المدبرة ؛ حقا لقد فقدت أرواح قبارصة يونانيين وقبارصة أتراك ؛ حقا لقد حدث ذلك أثناء سنوات الاستعمار ، ومرة أخرى في ١٩٦٤ و ١٩٦٧ عندما نالت قبرص استقلالها . لكن تركيا حرزت على هذه الصدامات ونظمتها - وهذا أسلوب يذكركمنا بأساليب من يشعلون النار عمدا في ديار الفير لاستخدامها ذريعة لدخول تلك الديار وسرقة ممتلكات أصحابها .

من واقع تاريخ بلادكم - سيدي الرئيس - تعرفون أنه لا يقسم أحد بلدا ، ولا يجزئ أحد شعبها بالقوة على أساس معيار عرقي لمجرد أن اضطرابات وقعت منذ عشرين أو ثلاثين عاما . ولا يفرض أحد حلولا تستند الى سياسة الفصل العنصري بهذريعة حفظ الامن . وانما يعمل المرء من أجل الحفاظ على الوحدة في بلد خلق بلدا واحدا غير قابل للتجزئة . ويعمل المرء من أجل التعاون والعدالة للجميع في بلد مشترك ومصير مشترك . وهذا هو موقف حكومة بلادي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل اليونان الكلمة

ممارسة لحقه في الرد ، وأعطيه الكلمة .

السيد دونتاسي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني فسي

الواقع متردد في ممارسة حق الرد في هذه الساعة المتأخرة ، ولكنني مضطر الى قول بضع كلمات ردا على ما قاله السفير تركمن توا . في المقام الاول ، أود أن أتناول ما ذكره من أن اليونان تطالب بانسحاب القوات التركية كمسألة تحظى بالاولوية المطلقة ، بها يترتب على ذلك من أن الطائفة التركية ستبقى دون حماية . إلا أن هذا ليس ما قلته . أن الموقف القاضي بضرورة انسحاب القوات التركية كأمر يحظى بالاولوية المطلقة ، ينبع من كون تلك القوات موجودة بطريقة غير شرعية في قبرص وأنها نتيجة لغزو أدانته هذه المنظمة .

وأيا كان هذا الموقف الاساسي فإن ما قلته هو ما يلي :

"ينبغي مناقشة مسألة انسحاب جميع القوات التركية بمورة كاملة على

طاولة المفاوضات وأن تعطى هذه المسألة أولوية مطلقة قبل ايلاء أي اعتبار

للجوانب الدستورية والجوانب الاخرى للمشكلة" .

لقد شرحت الاسباب الداعية الى المطالبة بتلك الاولوية المطلقة :

وقلت ما يلي :

"إن ذلك أكثر ضرورة لكون الجوانب الاخيرة قد عولجت على نحو كاف خلال

الاثني عشر عاما التي انقضت منذ غزو تركيا للجزيرة . " (أعلاه ، ص ٢٢)

أردت فقط أن أصحح ما نسب إليّ بما قلته فعلا .

اسمحوا لي الآن أن أعلق على ملاحظتين أو ثلاث ملاحظات أخرى أدلى بها ممثل تركيا الدائم . يبدو لي أن هناك شيئا من التناقض بين بعض الحالات التي يشعر فيها بحساسية وبعض الحالات الأخرى التي لا يشعر فيها بحساسية . لقد شعر أنه مضطر للتعبير عن صدمته لأن الحكومة اليونانية تتعاون تعاون وثيقا مع حكومة قبرص - وهذا حقيقي . إلا أنه ، في الوقت نفسه ، لم يقتصر على أن يبدو غير حاسم لكون الطائفة التركية في قبرص تتعاون تعاون وثيقا مع أنقرة ، وإنما اتجه أيضا إلى إنكار أن الجزء الشمالي من قبرص تحكمه أنقرة ، وأن أداة ذلك الحكم هي جيش الاحتلال التركي .

هناك تناقض آخر من نفس النوع . شعر السفير التركي أنه مضطر للقول بأن حكومة قبرص تعد جيشها للدفاع ولتعزيز قواتها . وذكر أيضا أن هناك عددا من القوات اليونانية في قبرص . وأود في المقام الأول ، أن أنكر إنكارا قاطعا ادعاءه بأن لدينا ثمانية آلاف جندي يرابطون في قبرص ، فهذا ادعاء غير دقيق على الإطلاق . ولكن حتى إذا ما قبلنا جدلا أن هناك بعض العناصر العسكرية اليونانية في قبرص ، فإنه مما يدهشني أن ممثل تركيا أدهشه أن عددا من الضباط والرجال اليونانيين موجودون كحد زعمه في قبرص ، بينما ينكر تماما أن هناك ٢٧ ٠٠٠ من القوات التركية موجودون بطريقة غير شرعية في قبرص . وهذا تناقض بين الحالات التي يشعر فيها بحساسية والحالات التي لا يشعر فيها بحساسية التي أشرت إليها .

هناك جانب هام للغاية فيما قاله السفير تركمن ، وهو اسهام هام في مناقشات مجلس الأمن . إن الحالة التي وصفها السفير تركمن تبرر تماما موقفنا بأن مسألة الجيوش في قبرص ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا . ولهذا طلبت حكومة بلادي دائما وبإصرار انسحاب القوات التركية وجميع القوات الأجنبية من قبرص : إن ما قاله السفير تركمن يعزز موقفنا بأن مسألة قبرص ذات أبعاد وأهمية دولية . إنها مسألة تنطوي على المواجهة المباشرة في الجزيرة بين جيش تركيا وأجزاء من الجيش اليوناني - إلى جانب الجوانب الرئيسية للمشكلة ، مثل مسألة ممارسة قبرص لسيادتها على الجزيرة . هذه هي

النقطة التي طلبت حكومة بلادي على أساسها لسنوات أن تناقش مسألة انسحاب جميع الجيوش بوصفها مسألة تحظى بالأولوية المطلقة .

انني أناشد مجلس الأمن أن يولي أهمية خاصة الى ذلك الجانب ، فهو جانب يرتبط بحفظ السلم في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا الذي طلب الكلام ممارسة لحقه في الرد .

السيد تركمن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني واثق من أن جميع أعضاء المجلس يفضّلون تناول الغذاء على الاستماع الى ردي ، لكنني سأكون موجزا للغاية .

أود أولاً أن أتناول نقطتين اقترحهما السفير دونتاس . لقد قال اننا بفضّل وجود القوات التركية في شمال قبرص نسيطر على الجزء الشمالي من الجزيرة ، ونفرض ارادتنا على الحكومة القبرصية التركية هناك . حسناً لا أعتقد أن وجود قوات في أي بلد يعني أن الارادة السياسية لذلك البلد مسيطر عليها أيضاً ، على سبيل المثال ، هناك قوات عديدة تابعة للولايات المتحدة في جمهورية المانيا الاتحادية ، فهل هذا يعني أن حكومة الولايات المتحدة تحكم جمهورية المانيا الاتحادية ؟ وبالمثل ، هناك قوات سوفياتية في بعض بلدان أوروبا الشرقية ، فهل هذا يعني أن الاتحاد السوفياتي يحكم تلك البلدان ؟ من هنا ، فإن المبدأ لا يمكن قبوله .

هناك قوات تركية في شمال قبرص لأن حكومة جمهورية قبرص الشمالية ترغب في بقاء تلك القوات هناك حتى يتوصل الى تسوية .

قال السفير دونتاس أيضاً أنه يقدم ضرورة اعطاء أولوية لا للانسحاب الحقيقي للقوات ، وانما لمناقشة المسألة . لكن المسألة مود تناقش وفقاً لمشروع الاتفاق الذي يقترحه الأمين العام ، أنها إحدى النقاط العديدة التي يجب أن يناقشها الطرفان عندما تبدأ المفاوضات . والاعتراض الذي نبديه هو أنها ليست مشكلة تحظى بالأولوية ، لأنها اذا كانت مسألة هامة للغاية بالنسبة للجانب اليوناني ، فإن المساواة

السياسية أكثر أهمية بالنسبة للجانب التركي . ولذلك ينبغي أن تناقش المسائلتان ويتفاوض بشأنهما معا .

قال ممثل اليونان أيضا أنني قلت أنني صدمت بوجود القوات اليونانية في جنوب قبرص . كيف أصدم ونحن نعرف بها جميعا ؟ يجب أن أقول أننا حاولنا بشدة أن يزال على الأقل جانبا من تلك القوات في عام ١٩٦٧ ، ونعلم أن عددا منها لا يزال هناك . ولهذا ، لم نصدم ، ولا أعتقد أنني استخدمت تلك الكلمة .

أود أن أدلي بملاحظة موجزة على ما قاله ممثل الادارة القبرصية اليونانية الذي أشار نقطة وجيهة عندما قال إن القبارصة الاتراك واليونانيين في الجزيرة عاشوا معا في سلام ومشاركة أربعة قرون . هذا صحيح ، ولكنه حدث أثناء وجود الامبراطورية العثمانية عندما كان للاتراك السلطة السياسية العليا في الجزيرة . ولكن عندما تغيرت الأوضاع وأصبح لليونانيين اليد العليا ، تدهورت الامور .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل قبرص الكلمة

لممارسة حق الرد ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر

نقطة تاريخية . سيدي الرئيس ، لقد حملت قبرص على الاستقلال في ١٩٦٠ ، وكانت منذ ١٨٧٨ تحت حكم المملكة المتحدة . وينبغي أن يفهم ما قاله ممثل تركيا في بيانه مع أخذ ذلك في الاعتبار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون على

قائمتي . وبذلك يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

بيان من الرئيسي

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لأن عددا من الوفود قد

لا يمثلها ممثلوها الدائمون في الجلسات الاضافية التي قد يعقدها المجلس في بقية شهر كانون الاول/ديسمبر ، أجد لزاما عليّ أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر أعضاء المجلس الذين تنتهي مدة عضويتهم في نهاية هذا الشهر على تعاونهم الرائع أثناء مدة رئاستي .

توديع السيد فياشلاف أ . أوستينوف وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس

الامن

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن

أقول بضع كلمات لتوديع السيد فياشلاف أ . أوستينوف وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن . وإنني على ثقة من أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في الإعراب للسيد أوستينوف عن تقديرنا لجهوده الكثيرة بالنيابة عن المجلس

وأعضائه . وإذ يتركنا ليتولى مسؤولياته الجديدة باسم حكومته ، أود أن أعرب لـه ، بالنيابة عن المجلس ، عن أطيـب تمنياتنا في أعماله في المستقبل . ونتمنى له ولاسـرته السعادة .

(تـكـلم بالروسية)

أود أن أشكر السيد اوستينوف وكيل الأمين العام على عمله الممتاز في مجلس الأمن . ونتمنى له جميعا النجاح التام والصحة في المستقبل .

(وامـل الـكـلمـة بالانكليزية)

أعطي الكلمة للسيد اوستينوف وكيل الأمين العام .

السيد اوستينوف (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس

الأمن) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري لكم ، سيدي الرئيس ، على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها لي بالنيابة عن أعضاء المجلس وباسمكم .

إنه لشرف كبير لي أن أشارك بعمق في عمل هذه الهيئة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة ، المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين . لقد حاولت أن أطلع بواجباتي بأفضل طريقة ممكنة ، وبأقصى قدرتي طوال أكثر من خمس سنوات قضيتها في المنظمة .

إنني أدين بالشكر على نحو خاص للسيد بيريز دي كوييار أميننا العام على التوجيه الحكيم والتعاون اللذين أحسنت بهما دائما . كما أشكر جميع زملائي في الأمانة العامة ، وبصفة خاصة العاملين في إدارة اللجان السياسية ومجلس الأمن تحت الرئاسة القديرة للدكتور اورتنر الذي قدم لي مساعدات كثيرة .

اسمحوا لي مرة أخرى أن أقدم لكم سيدي الرئيس ولجميع أعضاء المجلس شكري الخاص لتعاونكم الطيب وتفهمكم وتمنياتي بمزيد من التعزيز للأهداف والمبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة لمصالح السلم والأمن الدوليين .

وأغتـنـم هـذه الفرصة لأعرب لكم جميعا عن تمنياتي الطيبة بالعام الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد اوستينوف وكيل

الأمين العام على الكلمات الرقيقة التي وجهها لنا جميعا .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أضـم صوتي وموت وفد بلادي في الإعراب عن تحية الوداع التي وجهتموها سيدي الرئيس باسمكم وبالنيابة عن المجلس الى السيد فياشسلاف الكسندروفيتش اوستينوف وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن .

يود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن تقديره العميق لوكيل الامين العام لاسهامه الهام في عمل مجلس الامن باعتباره مسؤولا كبيرا في الامانة العامة . إننا ندرك تماما ونقدر الطريقة التي اضطلع بها وكيل الامين العام بمهامه وما أبداه من معرفة واسعة وحكمة وخبرة عميقة كدبلوماسي . لقد اضطلع بمهامه المختلفة بتفوق وامتيـاز . إن وفد بلغاريا وهو يودع وكيل الامين العام يتمنى له الصحة التامة والنجاح في المنصب الجديد الذي ستعينه فيه حكومته .

السيد بيلونوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أضـم نفسي ، سيدي الرئيس ، الى الكلمات الرقيقة التي أعربتم عنها للسيد فياشسلاف الكسندروفيتش اوستينوف وكيل الامين العام الذي ستركنا . إن الوفد السوفياتي يود أن يعرب له عن تقديره العميق لاسهامه العظيم في عمل المجلس وقيادته الممتازة لادارته . فبفضل الخبرات الدبلوماسية الكبيرة والخبرة والموهب التنظيمية التي أبداهـا في منصبه الرفيع اضطلع بنجاح تام بشتى المهام المعقدة ، والدبلوماسية . إن الوفد السوفياتي يتمنى للسيد فياشسلاف الكسندروفيتش اوستينوف المزيد من العمل المثمر في الميدان الدبلوماسي ، والصحة التامة والنجاح والسعادة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠